فى التاريخ القديم :

روما الجمهـــــورية

عن المؤرخ الانكليزى ماندل كريجتون

يظهر أنه لاجديد تحت الشمس حقاً ، ويظهر أيضاً أن حدود الاختراع الفكرى فى الانسان محدودة كذلك ، وإلا فبأى منطق تفسر تلك الحروب الطاحنة التى يعب بها العالم الآن ، والتى يدلنا التاريخ على أن مثلها بالذات قد حدث فى العالم القديم ؟ فإذا كان تاريخ العالم يتكرر ، فما أحرانا أن ندرس التاريخ القديم ، باحثين محللين ، منقبين نافين ، فلا نتعرض بعد لما وقعت فيه الانسانية قديماً .

وحيث إن التشريع فى العالم الآن مستمد ـ قليلاً أو كثيراً ـ من التشريعين اليونانى والرومانى القديمين ، وهذين مأخوذان من التاريخين اليونانى والرومانى القديمين ، فما أجدر أن ندرسهما بشىء من التحليل ، حتى إذا استطعنا أن نحصل من مثل هذه الدراسة على فائدة واحدة فقط ، كانت دراستنا ناجحة .

وقد تصدى المؤرخ الإنجليزى الكبير الأستاذ « ماندل كريجتون » لدراسة تاريخ الرومان فكانت « روما الجمهورية » أول بحوثه ، التى نعربها للقارىء فيما يلى :

***

لما صمم الرومان على أن لا يكون لهم ملوك ، سلموا مقاليد الحكم إلى رجال كان الواحد منهم يتولاه سنة واحدة فقط . وأسموه « ديكتاتوراً »(١) ، وظل الحكم هكذا حتى اتضح لهم أن السلطة التى خولوها الدكتاتور ماتزال كثيرة على رجل واحد ، وعز على رجال الحروب أن ينفرد منهم بالحكم رجل واحد فقط ، فقاموا ضده ونصبوا مكانه رجلين من نابهى الضباط يتوليان الحكم لمدة سنة واحدة فقط ، وأسموهما « القائدين » ، وأظهر القواد الذين تولوا الحكم مهارة فى تصريف سائر الشئون ، ولما لم تقتصر مهاراتهم على شئون الجيش ، أسموهم « المستشارين العامين » ـ مكافأة لهم ـ ولم تلغ الدولة نظام « الدكتاتورية » بل احتفظت به لوقت الحاجة ، فعند ما كانت تهدد الأخطار البلاد ، كانوا ينتخبون « دكتاتوراً » مؤقتاً ينتهى حكمه بزوال الخطر ، وبمس هؤلاء الدكتاتوريين المؤقتين استمر حكمه أكثر من ستة شهور ، كان

(١) التعريب الدائم للفظة Dictator ومعناها باللغة الانكليزية « الذى يملى على نفسه » .

فيها الحاكم الأوحد الذى لامرد لحكمه ، وكانت حقوقه لا تقل عن حقوق الملوك السابقة ، أما فى الأحوال العادية «فالمستشاران العامان» هما اللذان كانا يترأسان المجلس النيابى . وهما اللذان كانا يقودان الجيش فى المعارك . واتسعت كثيراً سلطة المجلس فى عهد المستشارين العموميين عما كانت عليه أيام الحكومة الملكية ، وصار التشريع لا يسرى ولا ينفذ إلا بعد موافقة الوطنيين .

الصعوبات الأولى :

ولكن الحكم الجمهورى فى روما قد احتاج فى استقراره وتوطيد أركانه إلى وقت ليس بالقليل ، وفى الأيام الأولى للحكم الجمهورى لم تكن روما قوية قوتها أيام الحكم الملوكى ، فانتهزت المدن اللاتينية الأخرى فرصة تغيير نظام الحكم وهاجمتها كما هاجمها الطسقانيون أيضاً ، وحاصروها بحراً وأتلفوا الأراضى وعاثوا فيها مفسدين ، فعانت روما كثيراً من جراء ذلك ، حتى لقد توهم بعض المؤرخين أنهم استولوا عليها ، ولكن روما طردتهم بعد جهد جهيد ، وبعد إذ كان (الرومان الدخلاء) [١] فى حال تناهى بؤسها ، نظراً لأن أغلبهم كان يشتغل بالزراعة ، والحرب من شأنها أن تخرب الزراعات والحقول ، هذا على ما تحتم عليهم من الخدمة فى الجيش دون أن تكون لهم أية مكافأة مالية على خدمتهم ، وعلى ما تحتم عليهم كذلك من دفع الضرائب الجديدة التى كانت تفرضها الولاية عند ما يتحرج مركزها المالى . ومن هنا لا عجب إذا رأينا (الرومان الدخلاء) يفرقون فى الاستدانة من (الرومان الوطنيين) الذين انتهزوا فرصة عوز هؤلاء فحاولوا تمكين نفوذهم فى الولاية عن طريق إذلالهم بالدين ، وكان قانون القروض المدنية عند الرومان صارماً للغاية ، ظالماً أقصى الظلم ، إذ أنه كان يجعل المدين ملكاً للدائن يحق له سجنه — دون محاكمة — فى سبيل دينه كما يجوز بيعه رقيقاً ، وكانت بيوت (الرومان الوطنيين) تحوى سجوناً ملحقة بها ، فلما كثر المدينون غصت سجون بيوت الدائنين !

الرومان الدخلاء يحكمون أنفسهم :

وأخيراً ضاق (الرومان الدخلاء) ذرعاً بتلك القسوة التى كان يعاملهم بها (الرومان الوطنيون) ، ففى عام ٤٩٤ خرجوا كلهم مجتمعين من روما إلى تل على مسافة أميال قليلة منها ، على أن ينشئوا لهم هناك مدينة جديدة . ولما كان هؤلاء (الدخلاء) هم الذين يفلحون الأرض ويقومون بسائر الأعمال اليدوية ، فيمكنك أن ترى — غير مخطىء — أن (الوطنيين) أسقط فى أيديهم من خروج (الدخلاء) لما يمكن أن يصيب المدينة بعدهم من تلف ودمار . واجتمعوا يتشاورون

(١) هم المعروفون فى الآن الكثيرة باسم Plebeians ، والمقصود بالتسمية الناس الذين قدموا الى روما إذ ليعيشوا فيها بعد اتسعت حدودها . أما أهالى روما الأقدمون فهم الوطنيون أو Parcians

الأمر ، فقرروا فى نهاية ذلك الاجتماع إرسال أحد الحكماء الماكرين (١) ليحاول الضحك منهم بشىء من السفسطة ، فيحملهم على الرجوع . وفعلاً ذهب ذلك الماكر وقص عليهم القصة الخرافية الآتية :

« حدث ذات مرة أن تآمر جميع أعضاء الجسم على « المعدة » قائلين لأنفسهم : بينا نحن الذين نتعب ونشقى ، إذ بالمعدة راقدة على أريكتها وسطنا تأخذ ما تأتى به وتتمتع به وحدها ، دون أن تبذل أى مجهود ، فلنضرب عن العمل حتى تميتها جوعاً أو تشترك معنا . فأضربوا واستمر إضرابهم حتى جاعت المعدة جداً وبدأت تمرض ، على حين كانوا قد بدءوا يجوعون ويمرضون ، تبعاً لجوع ومرض المعدة ، فلما رأوا ذلك عادوا إلى التعاون معها ، وعادت إلى العمل معهم ، فنلكم مع (الوطنيين) مثل سائر الأعضاء مع المعدة ، إذا أنتم حاولتم إماتتهم جوعاً فسوف تموتون جوعهم »

وكانت هذه الخرافة كافية لأن يعتقد (الدخلاء) بخطل موقفهم من (الوطنيين) ، فاتفقوا مع الحكيم على أن يعودوا إلى المدينة مشترطين شرطاً واحداً ، هو أن يتولى الدفاع عنهم « قواد » ينتخبونهم من بينهم .

ووافق (الوطنيون) على ذلك الشرط ، فرجع (الدخلاء) وانتخبوا منهم ضباطاً أسموهم « الوكلاء العموميين » . فصلحت حال (الدخلاء) كثيراً بوجودهم ، إذ كان فى استطاعتهم تخليص أى (دخيل) من أى (وطنى) ، وكانت بيوتهم (حمى) يلتجىء إليه المطاردون ، وكانت أبوابهم تفتح ليلاً ونهاراً ، وأى إنسان يحاول إيذاءهم أو النيل منهم من (الوطنيين) تحكم عليه (الولاية) بتجريده من حقوق (الوطنيين) ، إذ اعتبرت أجسامهم مقدسة تقديس أجسام الرسل والأنبياء .

***

مما تقدم يمكننا أن نستنتج أنه كانت هناك حكومتان تجمعهما حكومة واحدة : حكومة (الوطنيين) ويرأسها (المستشاران) ، وحكومة (الدخلاء) ويرأسها (الوكيلان).

ولكن رغم هذا الاتفاق فإن كثيراً من الاعتداء قد وقع من إحدى الحكومتين على الأخرى ، مما أدى إلى ثورة المعتدى عليه على المعتدى ، ليأخذ لنفسه بالثأر ، وهكذا وقعت روما فى فوضى داخلية عنيفة انتهت بإعلان انفصال الحكومتين ، وأخذت كل منهما تعمل على حكم نفسها بنفسها فقط .

الصراع بين الوطنيين والدخلاء :

ولقد يمكن أن نظن أن وجود حكومتين مستقلتين داخل أسوار روما ، كان من شأنه ألا

(١) هو المسمى Menenius Agrippa

يجعل روما ولاية قوية لها فى الفتح والغزو ، ولـكن الحقيقة غير ذلك ، فإن المائتى سنة الأولى من حياة روما الجمهورية كانت صراعاً مستمراً بين الوطنيين والدخلاء ، ولـكن كلا من الطرفين كان يخضع لدستور الولاية كل الخضوع ، فكان يعتبر الطرف الآخر زميلا له فى الحقوق المدنية والسياسية، ولو أنه كان يعمل على معارضته فى بعض الأمور ، ولكنه كان صراعاً سلمياً أكثر منه دموياً ؛ ولم يذكر أحد مؤرخى روما القديمة أن حرباً أهلية أنشبت أظفارها بين الحـكومتين ، وعلى النقيض من ذلك نرى الحـكومتين تتعاونان قلباً وقالباً فى تصريف الشئون الخارجية ومحاربة الأعداء .

ما أفاده الرومان من هذا الصراع :

وأيه أمة على استعداد للإفادة من تجاريب الحياة ، لا يمكن أن تنال من مثل هذا الصراع إلا أحسن الفوائد .

وهانحن أولاء نرى الرومانيين قد تعلموا منها أن يكونوا قساة رحماء فى نفس الوقت، وعلمت كل مواطن — سواء أكان وطنياً أم دخيلاً — ما عليه من الواجبات نحو الولاية ، وأوجدت أمامه عملاً مستمراً يجب عليه أن يؤديه كأحسن ما يكون الأداء .

واحترم الدخلاء أصحاب الولاية الوطنيين ، وعرفوا أنه لا انتصار لهم عليهم إلا بالعمل لما فيه صالح الولاية ليكون هذا دليلاً عملياً على أنهم يستحقون أن ينالوا كل مطالبهم منهم. وتمسك الوطنيون فى بادىء الأمر بامتيازاتهم كل تمسك ؛ ولـكنهم حين لاح لهم شبح خراب البلاد إذا أصروا على موقفهم ، سلموا للدخلاء بمطالبهم ورضوا فانتهى أمر ذلك .

ومن هنا تعلم الرومان فوائد الطاعة والانقياد وحكم النصر والمثابرة ، كما تعلموا أن يكونوا عقلاء فى حياتهم الخاصة ، وفى شئونهم العامة كذلك ؛ معتبرين آحاد كل من الفريقين آحاداً تكون كلاً لا يتجزأ.

وهذه « الحـكمة السياسية » — كما أسموها — قد ساعدتهم كثيراً فى أيامهم التى تلت ، حتى لقد أحدثوا فى دساتيرهم بعض تغييرات استوجبتها الحال، دون أن يصدهم عن ذلك تمسكهم الشديد بقديمهم. ودون أن يكون حدوث التغيير طفرة أو أكثر طيشاً . وهو تعلمهم حكمة الفرار وقت إذ يجب الفرار ، وإحداث التغيير عندما يجب حدوثه ، هو فقط الذى جعلهم أهلاً لحـكم العالم كله ، عند ما تم لهم فتحه .

ماذا كانت مطالب الفريقين؟

وقبل أن ننتقل من الـكلام عن هذا الصراع ، لا بد لنا أن نتـكلم عن بعض المطالب التى كافح لتحقيقها كل من الفريقين . ظل هـذا الصراع مائتى عام ، ويمكن تقسيمه إلى فترتين :

الفترة الأولى تبدأ من عام ٤٩٤ وتنتهى فى عام ٤٥٠ ق . م ، وفيها حاول الدخلاء أن يتخلصوا من المظالم التى لحقتهم .

الفترة الثانية تبدأ من عام ٤٥٠ وتنتهى فى عام ٣٠٠ ق . م ، وفيها حاول (الدخلاء) الاشتراك فى حكم الولاية إلى آخر مايمكن الحصول عليه .

فأما أول محاولة للتخفيف من بؤس وفاقة الدخلاء ، فقد كانت (قانون الأراضى الحربية) الذى أصدره (سبيريوس كاسيوس) عام ٤٨٦ ق . م .

كان (سبيريوس) هذا من الوطنيين وكان مستشاراً عمومياً أدى فى مدة حكمه للولاية كثيراً من الخدمات ، أهمها عقد صلح مع المدن اللاتينية التى كانت تضارع روما قوة .

وقد وصلت إلى سمعه أنات (الدخلاء) من عبء الديون الباهظة التى أغرقهم فيها (الوطنيون) ، والظاهر أنه كان رجلاً إنسانياً قبل أن يكون وطنياً ، وإلا فبماذا نفسر اقتراحه على (المجلس النيابى) تقسيم الأراضى الأميرية [1] بين فقراء الدخلاء عسى ذلك يخفف قليلا من بؤسهم وفاقتهم ؟

وكان المجلس كله حتى ذلك الوقت من الوطنيين ، لذلك نراه أقره لعدم إثارة الدخلاء ، ولكنه من القوانين التى وضعت على الرف إلى وقت ما . وقد كره الوطنيون (سبيريوس) هذا ، وفكروا فى طريق يتخلصون بها منه ، فاتهمه بعضهم أمام المجلس بأنه يرمى من إصدار مثل هذا القانون إلى أن يكون رجلا شعبياً ، ثم يقوم على أكتاف الشعب ويعطى الملكية من جديد ، وكانت هذه التهمة كافية لقتله شر قتلة !! عام ٤٨٥ ق.م ؛ ولكن (الدخلاء) الذين من أجل صالحهم قتل (سبيريوس) لم ينسوا هذا القانون ، ولسوف نسمع به مرة أخرى .

كيف قويت شوكة الوكلاء ؟

ازدادت تماسة (الدخلاء) بعد مقتل (سبيريوس) وتبع ذلك ازدياد خطورة (الوكلاء) ، فقد بدأ (الدخلاء) يعتبرون الوكلاء حكامهم الذاتيين ، وبدأ (الوكلاء) كلما جد خطب يستدعون قبائل الدخلاء كلها لمناقشة ما يجدر بهم أن يفعلوه أو يقولوه . فكان (الدخلاء) يحضرون كلما دعوا ، ويصرفون الشئون التى تهم القبائل كلها ، كلاً وفقاً لمصلحة قبيلته ، وكانوا فى بادىء الأمر يقررون الحلول فقط ولكنهم لاينفذونها ، وطبعاً لم ترق (الوطنيين) من (الدخلاء) هذه الاجتماعات فحاولوا منعها ، فلم يزد ذلك (الدخلاء) إلا تمسكاً بها وتعلقاً بأهدابها ، ومن هنا زادت أهمية هذه الاجتماعات . ومن هنا أيضا يمكننا أن نقول كما تقدم إنه صار فى روما حكومتان : حكومة (المستشارين)، وهذه تستشير (المجلس النيابى) ثم تصدر القوانين برضاء الأسر الوطنية ممثلة فى قرار يصدره (مجلس العائلات) ، وحكومة (الوكلاء العموميين) التى تستشير (مجلس القبائل) ، وكانت قرارات هذا المجلس ذات أثر ونفوذ ، ولو أن

(١) كانت روما عند ما تحتل أرضا أجنبية تقسمها ثلاثة أجزاء : للوطنيين جزء ، والآلهة التى كانت تعبدها جزء ، وجزء آخر يصبح من الأراضى الاميرية ، وهو المقصود هنا .

الوكلاء العموميين لم يكونوا يستطيعون وضع أى قانون ؛ إلا أنه كان فى مكنة (الوكلاء) حماية أى شخص يخرج على قانون يصدره (المستشارات) ولا يوافق عليه (مجلس القبائل) ؛ ومن هنا يوقف تنفيذ القوانين التى لا يقرها (الدخلاء) بطريق عملية صرفة .

مجلس العشرة :

ولم يكن ممكناً أن تظل هذه الحال طويلا ؛ ففى عام ٤٦١ ق . م ، اقترح (الدخلاء) إلغاء نظام (الوكلاء) و (المستشارين) ، وتولية الحكم عشرة رجال ينتخبون من (الدخلاء) (والوطنيين) على السواء ، وعلى هؤلاء العشرة وضع القوانين ، ثم كتابتها وتعليقها للناس جميعاً فى (السوق العمومية) [1] لكى يعرفها الرومان كلهم ويعمل بها الرومان كلهم سواسية ، وكان الرومان كلهم يجتمعون فى السوق ، وحتى ذلك الوقت كان إصدار القوانين قد احتفظ به (الوطنيون) لأنفسهم ، لذلك نراهم لم يجيبوا هذا الطلب بادىء الأمر ، وكانت السنوات العشر التاليات صراعاً عنيفاً من الطرفين بمناسبة هذا الاقتراح ، انتهى بفوز (الدخلاء) عام ٤٥١ ق . م .

وانتخب مجلس العشرة فوضع القوانين وعلقها فى السوق كما أراد (الدخلاء) ، ولكن أحد العشرة كان رجلاً متكبراً متعالياً ، (وكان يسمى آيبوس كلوديوس) ، وكان دائماً يناقض آراء المجلس ، فحدث مرة أنه أراد لخادمه فتاة رجل من (الدخلاء) فأوصى أحد أتباعه أن يقول : إن (فرجينا) — وهو اسم الفتاة — ليست حقاً ، ابنة ذلك الدخيل وإنما هى رق من بين عبيده . وكان (آيبوس) هو المكلف بالفصل فى الأمر ، فما أسرع ما أقر المدعى على دعواه ؛ وكان (الدخيل) جندياً حين سمع الحكم أسرع إلى روما من المعسكر ليودع فتاته ؛ ولكنه بدل أن يودعها عمد إلى سكين اقترضها من أحد القصابين من أصدقائه فى السوق وشج بها بطنها وهو يقول «هذه هى الطريق الوحيدة لإبقائك حرة يابنيتى» .

وهاج هذا الحادث الدخلاء كلهم ، فثاروا ضد (آيبوس) ومجلس العشرة معاً ، وأبعدوهم عن الحكم ، وأعادوا نظام الوكلاء والمستشارين مرة أخرى ، وكان الدخلاء قد اكتسبوا حق الاشتراك فى إصدار القوانين ، فمن اللحظة التى أخلى فيها عن الحكم مجلس العشرة فى عام ٤٥٠ ق.م لم يصادفوا من الذل ماصادفوه من قبل .

المراقبون :

وطوال المدة من عام ٥٠٠ إلى عام ٣٠٠ ق.م ، وهى فترة الصراع بين الفريقين ، كان (الدخلاء)

(١) كانوا يسمونه Forum

يحاولون أن يكون منهم بعض من يشغلون مناصب القضاء والحكم ، ولا تقصر هذه الوظائف على الوطنيين ؛ ففى سنة ٥٠٠ لم يكن يحق لهم تولى أية وظيفة رسمية من مناصب الدولة ، ولكن ماجاءت سنة ٣٠٠ حتى كان يحق لهم الجلوس على منصة أية وظيفة يرشحون أنفسهم لها وينجحون فى الانتخاب . وبلغ الصراع أشده على منصب (المستشار العمومى) ، فقد بذل (الوطنيون) جهدهم لحرمان الدخلاء من التقدم إليه ، وطال الصراع حوله ، ولكن الهزيمة صادفت (الوطنيين) مرة أخرى ، ونال الدخلاء حق الترشيح لمنصب (المستشار العمومى) ، فلما رأى الوطنيون ذلك ، عملوا على الانتقاص من سلطة (المستشار) ! بأن أشركوا مع (المستشارين) فى الحكم رجالاً أسموهم (المراقبين) ، لا ينتخبون إلا من الوطنيين فقط ، ويتولون منصبهم لمدة خمس سنوات ، وتكون مهمتهم مراقبة الناس والبحث عن أخلاقهم وطبع نشرات بتعداد الولاية ، ورأى المراقب فى سيرة كل شخص ، وقيمته فى نظر الولاية ؛ ومن هنا ترى تعمد توسيع السلطة التى خولت المراقب بقصد الانتقاص من سلطة (المستشارين العموميين) .

ولكن وجود المراقب ليمد الناس ويقدم التقارير الوافية عنهم ، يدلنا من جهة أخرى على تعلق الرومان وحبهم النظام .

نفوذ مجلس القبائل :

إلى ذلك الوقت كانت روما دائمة الاشتغال بالحروب ؛ ولما كان (الدخلاء) هم الذين أظهروا نبوغاً فى الحرب أكثر من (الوطنيين) ، فقد ساعدهم ذلك كثيراً للحصول على نفوذ أوسع . وظل هذا النفوذ يتسع حتى طلبوا من (الوطنيين) أن تكون القرارات التى يصدرها مجلس القبائل بمثابة (قوانين للولاية) كما هى الحال فى القرارات التى يصدرها (مجلس العائلات) ! ! واضطر (الوطنيون) إلى إجابتهم لهذا الطلب ، ولكنهم لم ينفذوا شيئاً من القوانين التى أصدرها مجلس (القبائل) ، لذلك بقى الصراع مستمراً .

وأخيراً فى عام ٣٧٦ ق . م اعتزم اثنان من (الوكلاء العموميين) أن يكتسبا للدخلاء الحق فى منصبى (المستشارين العموميين) — وهما (كايوس لوسينيوس) و (لوسيوس سكتيوس) — فجمعا (مجلس القبائل) وأصدرا ثلاثة قوانين فى وقت واحد ، وطلبا من (الوطنيين) تنفيذها فى الحال . وكانت هذه القوانين الثلاثة فى مصلحة فقراء وأغنياء (الدخلاء) ، لذلك هبوا مرة واحدة عاملين على تنفيذها .

أما هذه القوانين فهى :

أولا — يجب أن يساعد الأغنياء الفقراء على دفع ديونهم .

ثانياً — إذا انتهى الفقراء من تسديد ديونهم تعطى لهم قطع صغيرة من الأراضى الحربية

الأميرية يعطى للوطنيين ، ولا يحق للأثرياء إلا رعاية مواشيهم فى بعض هذه الأرض وزرع القليل.

ثالثاً — يجب أن يكون أحد المستشارين العموميين من الدخلاء .

ويطلق على هذه القوانين الثلاثة عادة اسم (قوانين لاسينيان) . ويمكننا أن نتخيل جيداً كم غاظ (الوطنيين) طلب (الدخلاء) منهم تنفيذها فى الحال .

وانقضت سنوات عشر كلها صراع مستمر ، كان (لوسينيوس) و (سكتيوس) ينتخبان فيها (وكيلين عموميين) عاماً بعد عام ، وكانا يستغلان وكالتهما إلى آخر حد مستطاع ، مما جعل (الوطنيين) يتوقفون عن انتخاب (المستشارين) خمس سنوات كاملة ، بحجة أن ليس هناك فائدة من انتخاب (مستشارين) ، مادام (الوكيلان الوطنيان) كفيلان بحماية كل خارج على القوانين واللوائح التى يصدرها المستشاران ؛ وإذاً فقد اضطر (الوطنيون) إلى التسليم أخيراً بهذه القوانين الثلاثة ، وانتخب أول مستشار عمومى دخيل سنة ٣٦٦ ق . م

نهاية الصراع :

وفى سنة ٣٦٦ هذه ظهر انتصار (الدخلاء) المبين واضحاً . وكان عليهم بعد انتخاب المستشار الدخيل أن يصارعوا (الوطنيين) حتى ينفذوا هذه القوانين الثلاثة فعلاً بعد تقريرها كتابة ، ومكر الوطنيون فعملوا على إحراج مركز المستشار الدخيل ليشغل بتوطيد الدخلاء مدة طويلة ، يكون فيها قانون الأراضى الأميرية قد تنوسى ! ولكن المكر لم ينفع هذه المرة فانتصر الدخلاء ونفذت القوانين الثلاثة ، وصار للدخيل من الحقوق المدنية والسياسية ما للوطنى وفق ما تسمح به العدالة والمساواة وحاجة الحكومة . بل لقد حاز الدخلاء أكثر مما نال الوطنيون ، لأن منصبى الوكيلين العموميين كانا باقيين لم يلغيا ، فى حين أنه لم يكن يوجد مثلهما عند (الوطنيين) ، وعلى أنه لابد أن يكون أحد المستشارين منهم ويجوز أن يكون منهم الاثنان ، ومن هنا ترى أن الوطنيين قد فقدوا فى آخر الأمر أغلب الأشياء ، نظراً لإصرارهم على اختصاصهم بها وحدهم .

وفى الحق أن هذا الصراع العنيف بين الوطنيين والدخلاء هو صراع عجيب جداً فيجب أن نذكر أن كلا من الفريقين كان يعيش فى نفس روما ، وأن رجال الفريقين كانوا يقابلون بعضهم البعض فى مختلف الشوارع والطرقات ، والفريقان — على عداوتهما — لا يقتتلان ولا يتحاربان ولا يتحرش أحدهما بالآخر عملياً فى قليل أو كثير . وإنما كان صراعهم سلمياً على قدر ما تسمح به قوانين الولاية ، ولو أن كليهما فكر مراراً فى تغيير هذه القوانين التى تحده وتقعد به عن النصر ؛ كان صراعاً عنيفاً ، ولكنه صراع احتفظ فيه كل من الطرفين بهدوئه ولم يستعجل أحدهما الانتصار ، بل تركه يأتى وقت مايريد ؛ لأنهم كانوا يعرفون أن النصر فى النهاية للأقوى ، مهما يطل زمن الصراع .

والتاريخ لا يحدثنا عن دولة كانت فى صراعها الداخلى ، أعقل ولا أحزم من روما القديمة ، اللهم إلا انجلترا .